العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

النشاط الاقتصادي في امارة الاردن 1921-1946

م.د علي جليل عبد الحسن الفتلاوي

الكلية التربوية المفتوحة (مركز كربلاء الدراسي)

المخلص.

تكشف دراسة تطور الاقتصاد في إمارة شرق الأردن بين عامي 1921 و1946 عن مسار طويل من البناء التدريجي لأسس الاقتصاد الوطني، في ظل ظروف طبيعية صعبة وقيود سياسية مفروضة من سلطة الانتداب البريطاني. فقد اعتمدت الإمارة في بداياتها اعتماداً شبه كامل على الزراعة والرعي، حيث شكّلت البادية معظم مساحة البلاد، ما جعل الموارد الزراعية محدودة ومتذبذبة بفعل الجفاف وضعف البنية الإنتاجية الموروثة من العهد العثماني. لذلك تطرق البحث الى كيفية تطوير القطاع الزراعي في امارة شرق الاردن خلال تلك المدة كما تطرق الى كيفية تطوير القطاع الصناعي وقطاع التجارة التي كان لها دور كبير في تحريك اقتصاد الامارة من خلال التبادل التجاري بين الدول المحيطة بتلك الامارة.وقد تضمنت الدراسة مقدمة واربعة مباحث وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث.

الكلمات المفتاحية: امارة، شرق، الاقتصاد، الزراعة، الضريبة.

Abstract

A study of the development of the economy in the Emirate of Transjordan between 1921 and 1946 reveals a long path of gradual construction of the foundations of the national economy, under difficult natural conditions and political restrictions imposed by the British Mandate authority. In its early days, the emirate relied almost entirely on agriculture and herding, as the desert constituted most of the country's area, which made agricultural resources limited and fluctuating due to drought and the weak productive structure inherited from the Ottoman era. Therefore, the research addressed how the agricultural sector in the Emirate of Transjordan was developed during that period, as well as how the industrial and trade sectors were developed, which played a major role in stimulating the economy of the Emirate through trade exchange between the countries surrounding that Emirate. The study included an introduction, four sections, and a conclusion that included the most important conclusions reached by the researcher.

Keywords: Emirate, East, Economy, Agriculture, Tax.

المقدمة

شكّلت إمارة شرق الأردن منذ تأسيسها عام 1921 إنموذجاً لاقتصاد ناشئ عمل ضمن ظروف جغرافية وسياسية معقدة، حيث قامت بنيتها الإنتاجية في بيئة شبه صحراوية محدودة الموارد، وفي ظل ضعف رأس المال الوطني واعتماد السكان بصورة شبه كاملة على الزراعة والرعي والحرف التقليدية، وقد فرضت هذه المعطيات على حكومة الإمارة تبني سياسة اقتصادية تأسيسية تدريجية هدفت إلى تنظيم الموارد واستثمارها، وتطوير البنية العمرانية، وبناء مؤسسات قادرة على دعم القطاعات الإنتاجية الأساسية.

قسمت الدراسة إلى مقدمة واربعة مباحث وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث ، فكان المبحث الاول بعنوان : الزراعة والري ، التي شكّلت الزراعة والرعي قاعدة النشاط الاقتصادي، مدفوعة بجهود حكومية مبكرة شملت إنشاء المصرف الزراعي عام 1922، وتسوية

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

الأراضي ومسحها خلال الثلاثينيات ، إلى جانب محاولات محدودة لتطوير الري رغم ضعف الإمكانات المتاحة، أما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان : القطاع الصناعي فبقي محدوداً بالحرف اليدوية والصناعات البسيطة ، مع بروز اكتشاف الفوسفات عام 1932 بوصفه بداية استثمار للثروات الطبيعية رغم بطء التطور في هذا المجال ، وجاء المبحث الثالث بعنوان : التجارة والنقل ، فقد اتسم النشاط التجاري في البداية بالبساطة وضعف البنية التحتية ، قبل أن يتوسع خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة زيادة الطلب الإقليمي وتنشيط التبادل التجاري، مدعوماً باتفاقات تجارية مع دول الجوار، ومع ذلك، ظل ضعف شبكات النقل عائقاً أمام نمو تجاري أكبر، وأخيرا كان المبحث الرابع بعنوان : الضرائب المالية : تم تناول كيفية اعتماد مالية الإمارة على نظام ضريبي تقليدي مثقل بالنسبة للسكان ، ارتكز على ضرائب الأراضي والمحاصيل والمواشي والرسوم الجمركية ، وهو ما جعل الإيرادات محدودة وغير كافية لتطوير القطاعات الإنتاجية، خصوصاً في ظل القيود التي فرضها الانتداب البريطاني على سياسات الإمارة المالية والاقتصادية ، وتشير الصورة العامة لتطور القطاعات الاقتصادية بين 1921 و1946 إلى أن الإمارة واجهت تحديات طبيعية ومالية وسياسية عميقة، إلا أنها وضعت الأسس الأولى لاقتصاد وطني منظم، ممهّدةً للانتقال من اقتصاد تقليدي محدود إلى بنية اقتصادية أكثر قدرة على النمو والتنوع.

تأسيس الإمارة :

قبل الحديث عن مباحث الدراسة نشير إلى إن مساحة شرق الاردن قد بلغت في عهد الامارة (٣٤٧٠٠) ميل مربع ، وتشكل الصحراء (البادية) (83,5 ٪) منها ، اي (٣٠٧٠٠) ميل مربع ، وتمتد هذه البادية الى الشرق من الخط الحديدي الحجازي، ولا يتجاوز معدل سقوط الامطار فيها خمسين ملمترا في السنة، تكفي لنمو بعض الاعشاب خلال فصل الربيع فتغدو مراعي صالحة للماشية ، ويزداد معدل سقوط الامطار كلما اتجهنا غربا حتى يبلغ ما بين (٢٠٠) و (500) مليمترا في المرتفعات الشمالية من البلاد [1].

أما بخصوص تأسيس الامارة فبعد وصل الأمير عبد الله بن الحسين[2] إلى مدينة معان في 21 تشرين الأول 1920، في سياق دعوات وجهها عدد من زعماء شرقي الأردن إلى الشريف الحسين بن علي[3] لارسال أحد أبنائه لحكم المنطقة ، وخلال إقامته في معان، أصدر الأمير بياناً في 5 كانون الأول 1920، أعلن فيه عن سعيه لتحرير سوريا وإعادة الملك العربي إلى مكانته، كما أسس جريدة محلية تحت اسم (الحق يعلو)، وانضم إليه عدد من زعماء الأردن والوطنيين السوريين المعارضين للاحتلال الفرنسي، إلى جانب شخصيات عربية أخرى وقوة عسكرية أرسلت من

---

[1] علي محافظة ، تاريخ الاردن (عهد الامارة) ، نشر الجامعة الاردنية ، عمان 1973، ص134؛ د.برهان الدجاني ، محاضرات عن التنمية الاقتصادية للاردن ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، 1957، ص ص ١١-١٠ .

[2] عبد الله الحسين بن علي الهاشمي (1882-1951): هو عبد الله بن الحسين بن علي ، أحد قادة النهضة العربية وزعماء الحركة الوطنية العربية في مطلع القرن العشرين. تولّى قيادة الفيلق العربي في الجيش الشريف إبّان الثورة العربية الكبرى، ثم قاد التحرك السياسي نحو شرقي الأردن بعد الحرب العالمية الأولى، حيث وصل إلى معان في 21 تشرين الأول 1920 استجابةً لدعوات زعماء المنطقة بقدوم أحد أبناء الشريف حسين لقيادة البلاد. أسّس إمارة شرق الأردن عام 1921، وأصبح أول حاكم لها، قبل أن يتوّج ملكاً على المملكة الأردنية الهاشمية عام 1946 بلقب الملك عبد الله الأول، واستمر حكمه حتى اغتياله عام 1951. ينظر : سليمان الموسى ، وعبد العزيز الكركي، تاريخ الأردن في القرن العشرين ، 1900–1959، عمّان: دار الشروق ، 1990، ص ص 63–70 ؛ وينغيت ريجينالد ، مذكرات وينغيت . ترجمة : محمد يوسف القاسم ، وزارة الثقافة الأردنية، عمّان ، 2003، ص ص 214–220 ؛ يعقوب ميمون، الملك المؤسس: عبد الله بن الحسين ، الديوان الملكي الهاشمي، 1999 ، عمّان ، ص ص 45–52.

[3] الشريف الحسين بن علي (1854-1931): هو الحسين بن علي بن محمد الهاشمي ، آخر شريفٍ وهاشمي يحكم الحجاز، وقائد الثورة العربية الكبرى 1916، ضد الدولة العثمانية، مثّل رمزاً قومياً لتيار النهضة العربية، وسعى إلى إقامة دولة عربية مستقلة. تلقّى خلال عامي 1919–1920 رسائل من وجهاء شرقي الأردن تطلب إرسال أحد أبنائه لتوحيد المنطقة وإقامة إدارة عربية فيها، فكان أن أوفد ابنه الأمير عبد الله إلى معان في أواخر عام 1920. محمد الريماوي، الشريف الحسين بن علي والثورة العربية ، اللجنة العليا لكتابة تاريخ الثورة العربية الكبرى ، عمّان ، 2007، ص ص 101–115 ؛ الأمير طلال ، الحسين بن علي إماماً وقائداً ، دار النهار، ، بيروت ، 1976، ص ص 88–97 ؛ محمد عبد الله عبد الغني ، الثورة العربية الكبرى : وثائق وشهادات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1992، ص 54–63.

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

الحجاز، وبعد دراسة أوضاع عمان والمناطق المحيطة بها من قبل الشريف علي الحارثي، انتقل الأمير عبد الله إلى عمان ، حيث وصل في 2 آذار 1921 [4] .

في 12 آذار 1921، انعقد مؤتمر القاهرة أو مؤتمر الشرق الأوسط برئاسة وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل (Winston Churchill)[5]، وحضور المندوبين السامين البريطانيين وكبار ضباط بريطانيا في المنطقة العربية، واستمر حتى 24 آذار 1921. وقد ناقش المؤتمر مستقبل المناطق العربية، بما فيها البلاد الأردنية، وطرحت خلاله عدة خيارات منها إخراج الأمير عبد الله بالقوة، أو الاعتماد على القوى المحلية بعد التخلص منه، أو الاتفاق معه على حكم المنطقة. وفي النهاية، تم التوصل إلى اتفاق يقضي بحكم الأمير عبد الله للبلاد، واقترح المؤتمر تعديل صك الانتداب الخاص بفلسطين لاستثناء شرق الأردن من أحكام وعد بلفور[6].

المبحث الأول : الزراعة والرعي :

شهدت إمارة شرق الأردن منذ تأسيسها عام 1921 مرحلة تأسيسية للاقتصاد الوطني، اتسمت بضعف الموارد وسيادة الطابع الريفي، فقد بلغت مساحة الإمارة نحو (34,700) ميل شكّلت البادية منها أكثر من **(83%)**، وهي مناطق جافة لا يتجاوز معدل الأمطار فيها (50) ملم سنوياً باستثناء المرتفعات الغربية التي تتلقى بين (200 -500) ملم [7].

شكّلا العمود الفقري للاقتصاد ؛ إذ اعتمد عليهما أكثر من (85%) من السكان، وكانت الزراعة قد تدهورت في أواخر العهد العثماني بسبب ضعف الأمن، وغارات العشائر، وضرائب الالتزام، إضافة إلى الملكية المشاعية التي أعاقت الاستثمار في الأرض ، ومع قيام الإمارة توفّر قدر من الأمن شجّع الفلاحين على العودة إلى الزراعة، غير أن الجهل، الفقر، وغياب الدعم الحكومي الكافي حدّ من التطور، فبقي الإنتاج محصوراً في المحاصيل التقليدية (القمح، الشعير، العدس، الحمص وغيرها) [8].

سعت الحكومة إلى تطوير القطاع الزراعي بتأسيس المصرف الزراعي عام 1922 لتقديم القروض، إلا أن موارده بقيت محدودة قياساً بحاجات الفلاحين، كما أنشئ أول محجر بيطري عام 1923، وصدر أول قانون للحراج والغابات عام 1924 [9] ، وفي إطار تعزيز العمل الاقتصادي المؤسسي، تأسست اللجنة الاقتصادية العليا عام 1924، وأطلقت سلسلة معارض وأسواق زراعية وصناعية في عمّان وعموم المقاطعات. كما شُكّلت لجان اقتصادية فرعية رفعت توصيات لتنظيم الأسواق، والحد من جشع التجار،

---

[4] بسام عبد السلام البطوش ، تاريخ الاردن وفلسطين ، دار كنوز المعرفة ، للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007، ص 69.

[5] **ونستون تشرشل** (1874-1965): رجل دولة بريطاني، شغل منصب رئيس وزراء بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية (1940–1945) ثم مرة أخرى بين 1951 و1955، يعدّ من أبرز القادة الذين واجهوا النازية ، واشتهر بخطبه التحفيزية وبأسلوبه البلاغي في الدفاع عن الصمود البريطاني. كان أيضاً كاتباً ومؤرخاً بارزاً حصل على جائزة نوبل في الأدب عام 1953 تقديراً لمؤلفاته التاريخية ، لعب دوراً رئيسياً في صياغة السياسات البريطانية خلال الحرب وبعدها، وظل رمزاً للقيادة السياسية في القرن العشرين . ينظر :

Martin Gilbert, *Churchill: A Life* ،London ، Heinemann, 1991, PP, 3–5.

[6] بسام عبد السلام البطوش ، المصدر السابق ، ص 69.

[7] د.برهان الدجاني ، المصدر السابق ، ص ص ١١-١٠ .

[8] Vartan M. Amadouny, *Transjordan during the Mandate Period, 1921–1946* (PhD diss., University of Southampton, 1993), esp. chs. 2–4 ; see tables and discussion on population and MESC references (pp. 31–35, 62–64, 206–209 ؛

الشرق العربي (جريدة) ، السنة الثالثة ، العدد (١١٥) في 15 تشرين الأول 1925.

[9] Abla M. Amawi, “The Transjordanian State and the Enterprising Merchants of Amman,” in *Village, Steppe and State. The Social Origins of Modern Jordan*, ed. Eugene Rogan and Tariq Tell (London: British Academic Press, 1994), pp. 162–187 ؛

الشرق العربي ، السنة الأولى ، العدد (٢٠) في 27 تشرين الأول 1923.

العدد 6 شهر آب 2026
مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية
ISSN (2959-0256)
الجزء الاول

ودعم الفلاح، وربطه بالأرض، وتوسيع خدمات المصرف الزراعي[10].

وخلال مدة الانتداب البريطاني (1921–1946) ، تشكلت في شرق الأردن دولة ذات إدارة مركزية في عمّان، وسياسات مالية متحفظة تحت قيود الخزينة البريطانية، فيما أثرت موجات الجفاف بين 1924–1936 على الإنتاج الزراعي، ومع ذلك، شهدت عمّان نمواً تجارياً ملحوظاً نتيجة هجرة التجار من سوريا وفلسطين وبفعل ظروف الحرب العالمية الثانية التي دفعت بعض القطاعات التجارية إلى التوسع عبر سياسات التموين(MESC) [11] ، وبذلك برز اقتصاد قائم على **الزراعة والرعي** مع نشوء مركز تجاري حديث في عمّان، على حساب مراكز عثمانية سابقة مثل السلط، في إطار مؤسسات اقتصادية وإدارية بدأت تتشكل تحت الانتداب[12].

افتُتح المعرض الصناعي- الزراعي في عمّان في 13 أيار 1925، ليكون أول فعالية من نوعها في شرق الأردن، وقد ضمّ منتجات حرفية متنوعة شملت الصناعات القطنية والحريرية والخشبية والفضية، وأعمال القش والشعر وصناعة الأحذية والحفر والتصوير، إضافة إلى عرض محاصيل زراعية مثل الحنطة والشعير والزبيب، وتوزّع المعرض على ثلاثة أروقة رئيسة :رواق الكرك، ورواق البلقاء، ورواق إربد [13].

أما التطور الفعلي للإنتاج الزراعي فلم يتحقق إلا بعد إنجاز عمليات تحديد الأراضي ومسحها وتثمينها عام 1930، ثم إفرازها وتسجيلها بين 1935-1940، الأمر الذي قلّص مساحة الأراضي المشاع وشجّع الفلاحين على استثمار أراضيهم وغرس الأشجار المثمرة. وقد تباينت الملكية الزراعية بحسب المناطق؛ ففي عجلون تراوحت الملكيات بين 14 و200 هكتار وفق إحصاء 1938، وبلغ متوسطها في الأغوار نحو (23) هكتاراً بحسب إحصاء 1946، بينما كانت الملكيات في الكرك والبلقاء أكبر مساحة من ذلك بكثير [14].

يتّضح من تحليل تطور الاقتصاد في إمارة شرق الأردن خلال المدة 1921–1946 أن البُنية الاقتصادية للإمارة تشكّلت في إطار بيئي وجغرافي قاسٍ، وهيمنة شبه مطلقة للقطاعين الزراعي والرعوي اللذين اعتمد عليهما معظم السكان. فقد شكّلت البادية الجافة أغلب مساحة البلاد، ما حدّ من فرص التنمية الزراعية ، في حين ساهم عدم استقرار الأمن في العهد العثماني والملكية المشاعية في تراجع الإنتاج الزراعي. ومع تأسيس الإمارة وظهور إدارة مركزية حديثة، بدأت عملية إصلاح تدريجي للاقتصاد من خلال توفير الأمن، وتأسيس مؤسسات زراعية أولية كمثل المصرف الزراعي والمحجر البيطري، إلى جانب تشريعات الحراج والغابات.

غير أن محدودية الموارد المالية وقيود الانتداب البريطاني، إضافةً إلى موجات الجفاف، ظلت تحدّ من قدرة الدولة على إحداث تحول اقتصادي واسع. ومع ذلك، شهدت الإمارة نشوء مراكز اقتصادية وتجارية جديدة، أبرزها عمّان التي صعدت بفعل

---

[10] His Britannic Majesty's Government, *Report by His Britannic Majesty's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Trans-Jordan for the year 1925* , Colonial Office, Colonial No. 20/1926 ؛*Middle East Supply Centre (MESC), Economic Survey of TransJordan (1944), WO 252/1166* — وثيقة مركزية حول الحصص وسياسات الإمداد؛ يظهر الاستشهاد بها في المنشورة (انظر أيضًا MESC ومراجع Amadouny :United *States, The Middle East Supply Center, 1944/1945 publications.*

[11] الشرق العربي ، السنة الأولى ، العدد (١٤) في 27 اب 1923 .

[12] Philip Robins, *A History of Jordan* (Cambridge Univ. Press, 2019,p36-37 ؛
الشرق العربي ، السنة الثانية ، العدد (٧٣) في 6 تشرين الاول 1924 ؛
الشرق العربي ، السنة الثانية ، العدد(١٠٤) في 18 ايار 1925 ؛
Vartan M. Amadouny,op,cit , *pp*, 206–209.

[13] الشرق العربي ، السنة الثالثة ، العدد (١٠٩) في 15 تموز 1925 .

[14] George L Harris, Jordan, its people, Society its Culture, Kraft Press, New Haven, 1958,PP.150-151.

العدد 6 شهر آب 2026
مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية
ISSN (2959-0256)
الجزء الاول

الهجرات التجارية السورية والفلسطينية وظروف الحرب العالمية الثانية، ما أوجد نواة لاقتصاد مزدوج يجمع بين نمط معيشي ريفي - رعوي واسع، ومركز تجاري حضري آخذ بالنمو. وقد أسهمت عمليات تحديد الأراضي ومسحها وتسجيلها في الثلاثينيات والأربعينيات بدور محوري في تحسين الإنتاج الزراعي، عبر تقليص الأراضي المشاع وتثبيت حقوق الملكية وتشجيع الاستثمار الزراعي طويل الأمد ، وعليه يمكن القول إن الاقتصاد الأردني في عهد الإمارة مرّ بمرحلة تأسيسية بطيئة ولكن متدرجة، تبلورت خلالها اللبنات الأولى لمؤسسات الدولة الاقتصادية، وبرزت ملامح التحول من اقتصاد بدائي قائم على الكفاف إلى اقتصاد يسعى إلى التنظيم والتحديث على الرغم من القيود السياسية والمالية والجغرافية .

المبحث الثاني : الصناعة :

اتسم النشاط الصناعي في إمارة شرق الأردن بطابع بدائي محدود، إذ انحصر في جملة من الحرف التقليدية والصناعات اليدوية البسيطة، مثل الحدادة والنجارة والخياطة والتطريز ، ولم تمتلك البلاد خلال تلك المرحلة مؤسسات صناعية متقدمة بالمعنى الحديث، فلم تُعرف المصانع أو المعامل أو المناجم بالصيغة الصناعية الواسعة [15].

وقد حدّد قانون رخص الصناعات والمهن لسنة 1934 الإطار التشريعي للصناعة والحِرف، فشمل مجموعة من الأنشطة التي عُدّت آنذاك صناعية أو مهنية، أبرزها [16]:

1. المصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمال الصيرفة.
2. شركات النقل والتأمين والمكاتب التجارية.
3. تجارة السيارات والزيوت المعدنية والآلات التجارية.
4. تجارة الحجارة والمعادن الثمينة والجواهر.
5. الفنادق والنُزُل والحمّامات والمقاهي والمطاعم.
6. الخياطة وصناعة الأحذية.
7. الطواحين والمعاصر، وطحن الحجارة، وصناعة الشمع والصابون والحلويات.
8. الطباعة والنجارة والحدادة وتصليح المحرّكات.
9. المصابغ والمدابغ والأفران.

وشهدت البلاد تطوراً مهماً في هذا المجال مع اكتشاف مادة الفوسفات قرب الرصيفة، على بُعد 14 كم شمال شرقي عمّان سنة 1932، إذ تأسست شركة للتنقيب والاستخراج، غير أنّ الإنتاج بقي محدوداً حتى زيادة رأسمال الشركة عام 1945، لينطلق التصدير فعلياً عام 1951 [17].

وفي سياق آخر، أُجريت خلال هذه المدة محاولات لدراسة إمكان استثمار مياه نهر الأردن وروافده، بدأت مع اللجنة الملكية لفلسطين (لجنة **بيل**) سنة 1937، التي عدّت النهر المصدر الرئيس للثروة المائية في فلسطين وشرق الأردن، واقترحت إنشاء قنوات لري الأراضي على ضفّتيه. وكُلّف المهندس إيونيدس M.C. Ionidesبمسح شامل لمياه وادي الأردن، فأقام في شرق الأردن سنتين وقدّم دراسة فنية متكاملة ، إلا أنّ الوكالة اليهودية رفضتها بدعوى أن معظم الأراضي المستفيدة من الري تقع في شرق الأردن[18].

وتواصلت الدراسات عام 1939 حين دعت الوكالة اليهودية المهندس لوردِرملك C. Lowdermilk لإعداد مخطط ري شامل، فاقترح عام 1944 تحويل

---

[15] Schenk, Michael. "The MESC and Economic Control in the Middle East, 1941–1945, *Middle Eastern Studies* 46 , no. 2,(2010 ,PP.215–218 ؛
الشرق العربي ، السنة الثالثة ، العدد (115) في 15 تشرين الأول 1925.

[16] الجريدة الرسمية ، العدد (٤٢٤) في 17 آذار 1934 .

[17] وزارة الأعلام الاردنية ، الاقتصاد الاردني ، ١٩٦٦، ص ٢٣

[18] British Government, *Annual Report on Transjordan*, 1935–1939,pp, 47–49؛
علي الدجاني ، المصدر السابق ، ص 58.

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب. ثم استعانت الوكالة بالمهندسين جيمز هيز James Hays وسافيج Savage، فأعدّا مشروعاً موازياً يستلهم نموذج هيئة وادي تنيسي (T.V.A.) في الولايات المتحدة. إلا أنّ اندلاع الحرب العالمية الثانية حال دون تنفيذ أي من هذه البرامج أو المضي بها عملياً [19].

الامتيازات الاقتصادية الأجنبية في شرق الأردن

كرّس كلٌّ من صك الانتداب البريطاني على شرق الأردن والمعاهدة الأردنية ـ البريطانية لعام 1928 الهيمنة البريطانية على تنظيم واستثمار الموارد الطبيعية في البلاد. فقد احتفظت بريطانيا لنفسها بحق الإشراف المباشر على أي نشاط اقتصادي ذي طابع استثماري، ومنعت حكومة الانتداب من منح الامتيازات لغير الشركات أو الرعايا البريطانيين. وفي هذا الإطار مُنحت عدة امتيازات كبرى شكّلت ركائز الاقتصاد شبه-الاستعماري في تلك المرحلة، من أبرزها :

1- امتياز شركة الكهرباء الفلسطينية

في 5 آذار 1926 مُنحت شركة Palestine Electric Corporation Ltd امتيازاً لتوليد وتوزيع الكهرباء في فلسطين وشرق الأردن ـ باستثناء منطقة القدس ـ بما يشمل استغلال القوى المائية لنهر الأردن ونهر اليرموك. وصادقت الحكومة الأردنية على سريان الامتياز داخل أراضيها في 8 كانون الثاني 1928 [20].

كانت الشركة بريطانية المركز، تتخذ من لندن مقراً لها، وتمتلك الوكالة اليهودية في فلسطين نسبة معتبرة من أسهمها. كما شهدت توسعاً كبيراً في رأس مالها، إذ ارتفع من مليون جنيه إلى (25) مليون جنيه سنة 1934، بينما بلغ رأس مالها المصدر عام 1937 نحو (2,337,625) جنيهاً، وبلغ احتياطيها العام (150) ألف جنيه ، وفي عام 1936 بلغ عدد محطات التوزيع التابعة لها (657) محطة، في حين امتلكت محطة واحدة لتوليد الطاقة بالقوة المائية في شرق الأردن، واستمرت بالعمل حتى أحداث 15 أيار 1948 [21] .

2- امتياز استثمار أملاح البحر الميت

في 1 كانون الثاني 1930 مُنح الميجور تولوك والمستر نوفوميسكي امتيازاً واسعاً لإنشاء شركة "البوتاس الفلسطينية" المخصصة لاستخراج الأملاح المعدنية من البحر الميت واستثمارها لمدة (75) عاماً ، نصّ الامتياز على منح الحكومتين الأردنية والفلسطينية حصة مقدارها (5%) من قيمة الإنتاج المباع، على أن تكون حصة الحكومة الأردنية نصف حصة حكومة فلسطين بحكم تموضع المنشآت الرئيسة للشركة على الشاطئ الغربي للبحر الميت [22].

كما خُصص للأردنيين والفلسطينيين حقّ شراء (20%) من الأسهم المعروضة للاكتتاب العام ، وبلغت صادرات الشركة من مادة البرومين سنة 1936 نحو (23,478) طناً تُقدّر قيمتها بـ (132) ألف جنيه، وارتفعت الصادرات مع نهاية عهد الانتداب إلى قرابة 100 ألف طن بقيمة تقارب مليون جنيه فلسطيني [23].

3- امتياز مرور أنابيب شركة نفط العراق (IPC).

---

[19] J.B Hays, T.V.A. on the Jordan, Washington, Public Affairs Press, 1948.

[20] الشرق العربي ، السنة الخامسة ، العدد (١٧٧) في 23 كانون الأول 1928 .

[21] حمادة ، سعيد ، المصدر السابق ، ص ص ٣٦٨ - ٣٦٩

[22] EPrints Soton. “Economic Conditions in Transjordan under the Mandate.” University of Southampton Repository PP. 44–47 ؛

الجريدة الرسمية ، العدد (٣٦٤) ، في 16 ايلول 1932 .

[23] علي الدجاني ، المصدر السابق ، ص ٦٤ .

العدد 6 شهر آب 2026
مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية
ISSN (2959-0256)
الجزء الاول

تعود جذور شركة نفط العراق إلى تأسيسها تحت اسم Eastern Africa Concession Company عام 1911، ثم تحوّل اسمها إلى "شركة النفط التركية" عام 1912، قبل أن تتخذ اسمها النهائي Iraq Petroleum Company في 8 حزيران 1929 ، وقد قّعت الشركة في 11 كانون الثاني 1931 اتفاقاً مع حكومة شرق الأردن يتيح لها مدّ خط أنابيب لنقل النفط من كركوك إلى ميناء حيفا عبر الأراضي الأردنية لمدة 75 عاماً. وقد منح الاتفاق الشركة إعفاءات واسعة، شملت [24]:

1- الإعفاء التام من الضرائب والرسوم المفروضة على الزيوت المعدنية الداخلة إلى البلاد.
2- إعفاء جميع المعدات والأدوات المستوردة لتنفيذ المشروع من الرسوم الجمركية.
3- وضع جميع الطرق والسكك الحديدية وخطوط الاتصالات الأردنية تحت تصرف الشركة دون مقابل.
4- السماح بإنشاء خطوط حديدية خاصة لأغراض تشغيلية ترتبط بالمشروع.

أُنجز مدّ الأنابيب عام 1931، وترافق ذلك مع شق طريق موازٍ لمسار الخط لتأمين حمايته، وقد مثّل هذا الامتياز نموذجاً صارخاً لاختلال ميزان المصالح، إذ حصلت الشركة على امتيازات واسعة وبلا مقابل مالي فعلي، بينما تحملت الدولة الأردنية الأعباء الإدارية واللوجستية كافة دون عائد مباشر [25] .

امتياز مرور أنابيب شركة النفط الأنجلو–إيرانية

دخلت شركة النفط الأنجلو–إيرانية-*Anglo Persian Oil Co.* في مفاوضات مع حكومة شرق الأردن بهدف الحصول على امتياز لمدّ أنبوب نفطي عبر الأراضي الأردنية، على غرار الامتياز الذي سبق أن حصلت عليه شركة نفط العراق، وقد أسفرت المفاوضات عن توقيع اتفاق في 25 أيلول 1933، تضمّن أحكاماً تكاد تتطابق مع تلك الواردة في اتفاق شركة نفط العراق، وكان الغرض الأساسي منه نقل النفط الخام من الحدود العراقية إلى أحد مرافئ الساحل الفلسطيني عبر شبكة أنابيب تخترق الأراضي الأردنية. غير أنّ المشروع لم يدخل حيّز التنفيذ، ولم يتحقق على أرض الواقع[26].

يتّضح من مجمل التطورات أنّ القطاع الصناعي في إمارة شرق الأردن ظلّ حتى نهاية عهد الانتداب قطاعاً ناشئاً محدود الإمكانات، تحكمه بنية اقتصادية تقليدية وضعيفة الارتكاز، فطابع الصناعة بقي **بدائياً** وحرفياً نتيجة غياب رأس المال الوطني القادر على تأسيس صناعات تحويلية أو ثقيلة، واعتماد الاقتصاد المحلي في معظمه على الحرف اليدوية والمهن الصغيرة ذات الطابع العائلي. وقد ساهم قانون رخص الصناعات والمهن لعام 1934 في رسم إطار تنظيمي متقدم نسبياً لطبيعة النشاطات الصناعية والمهنية، إلا أن هذا الإطار بقي أوسع من الواقع الفعلي، نظراً لعدم توافر القاعدة المادية والتكنولوجية اللازمة لقيام قطاع صناعي حديث.

كما تُظهر الوثائق أنّ الاستكشاف الصناعي الأول للثروات الطبيعية ـ المتمثل في اكتشاف الفوسفات ـ لم يؤدِّ إلى نهضة صناعية مبكرة، بسبب محدودية الإنتاج وضعف رؤوس الأموال حتى منتصف الأربعينيات. وهو ما يؤكد أنّ الاستثمار في الموارد الطبيعية ظلّ مرهوناً بعوامل خارجية، ولم يتحول إلى رافعة للتنمية الوطنية في تلك المرحلة.

ويكشف تحليل الامتيازات الاقتصادية الأجنبية أنّ القطاع الصناعي لم يتطور بمعزل عن البنى شبه

[24] الجريدة الرسمية ، العدد (٣٩٣) في 1 شباط 1931 ، ص ص 58-70.

[25] Godfrey Lias, Glubb's Legion, Evans Brothers Ltd. London, 1956,p.111.

[26] Jordan Ministry of Finance, Financial Bulletin, 1940 , 1940 ,PP, 12–14 ؛ الجريدة الرسمية ، العدد (٤٣٥) في 24 ايار 1934.

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

الاستعمارية التي فرضتها سياسة الانتداب البريطاني، إذ احتكرت الشركات الأجنبية ــ البريطانية تحديداً ــ امتيازات الكهرباء والأملاح والنفط، ما أدى إلى توجيه الموارد الطبيعية لخدمة مصالح خارجية ، مع إضعاف إمكان قيام صناعة وطنية قادرة على النمو. فقد اتسمت تلك الامتيازات بعدم التكافؤ، إذ منحت الشركات امتيازات واسعة مقابل عوائد محدودة للدولة، الأمر الذي أدى إلى تشويه البيئة الاستثمارية المحلية وتعميق التبعية الاقتصادية.

وعلى الرغم من المحاولات المبكرة لدراسة موارد المياه ــ مثل دراسات إيونيدس ولودرملك ــ فإن هذه الجهود بقيت رهينة التنافس السياسي والمصالح الإقليمية والدولية، ولم تُستثمر في مشاريع صناعية أو زراعية كبرى يمكن أن تؤسس لقاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً ، وبناءً عليه يمكن القول إن الصناعة في شرق الأردن خلال عهد الإمارة لم تتجاوز مرحلة التشكل الأولي، ولم ترتقِ إلى مستوى قطاع اقتصادي منتج بالمعنى الحديث، بسبب تداخل ثلاثة عوامل رئيسة: ضعف البنية الاقتصادية الوطنية وغياب رؤوس الأموال المحلية ، هيمنة الامتيازات الأجنبية التي احتكرت موارد الطاقة والثروات الطبيعية ، والظروف السياسية الدولية التي عطّلت تنفيذ مشاريع مائية وتنموية كبرى ، وبذلك ظلّ النشاط الصناعي جزءاً تابعاً وهامشياً في الاقتصاد العام، ولم يبدأ التحول نحو التصنيع الفعلي، إلا بعد منتصف القرن العشرين، مع تعزيز دور الدولة وتراجع الامتيازات الأجنبية.

المبحث الثالث: التجارة والنقل :

شهدت الحركة التجارية في شرق الأردن خلال العقود الأولى من عهد الإمارة تطوراً تدريجياً، إذ كانت التجارة المحلية قبل ذلك محصورة في نطاق ضيّق تُدير معظمه جماعات من التجار السوريين والفلسطينيين الذين استقرّوا في المنطقة منذ العصر العثماني. ولم تكن في البلاد آنذاك منشآت تجارية كبرى أو شركات بمعناها المؤسسي، بل اقتصرت الأنشطة على جلب احتياجات بسيطة من أسواق الجوار في سورية وفلسطين والعراق، وأحياناً من مصر وبعض الدول الأوروبية [27].

غير أنّ اندلاع الحرب العالمية الثانية شكّل منعطفاً حاسماً في مسار التجارة الأردنية؛ إذ اتسع النشاط التجاري بصورة لافتة، وتحولت عمّان إلى مركز جذب للتجار القادمين من أقطار عربية عدة، مستفيدة من غياب القيود الشديدة على الاستيراد وتحويل العملات[28].

وفي إطار تنظيم العلاقات التجارية، عقدت حكومة شرق الأردن سلسلة من الاتفاقات مع دول الجوار: فقد أُبرم عام 1923 اتفاق تجاري مع سورية ولبنان يقضي بإعفاء المنتجات المحلية من رسوم الاستيراد[29]، والسماح بنقل البضائع عبر ميناء بيروت بواسطة السكك الحديدية. كما تضمّنت معاهدة حدّه الموقّعة في 2 تشرين الثاني 1925 مع المملكة العربية السعودية منح رعايا نجد حق المرور في الأراضي الأردنية بين نجد وسورية ذهاباً وإياباً، مع إعفاء بضائعهم من الرسوم.

أما الاتفاق الأردني–الفلسطيني المؤرخ في 26 أيلول 1928، فقد نصّ على مرور البضائع الأردنية عبر الأراضي الفلسطينية دون رسوم جمركية، وتمّ تعديله مرتين في عامي 1934 و1940[30]، وقد عكست البيانات الإحصائية اللاحقة حجم المستوردات الأردنية المارّة ترانزيت عبر فلسطين بين عامي 1932 و1937، مما يدلّ على توسّع متصاعد في حركة التجارة الخارجية خلال تلك المدة.

---

[27] الشرق العربي ، السنة الأولى ، العدد (٢) في 4 حزيران 1923.

[28] British white paper, The Haddah Agreement , Cmd. 2566 ,1925, P.35.

[29] الشرق العربي ، العدد (٢٠٨) في 15 تشرين الثاني 1928 .

[30] الجريدة الرسمية ، العدد (٦٨٣) ، في 1 ايلول 1940.

العدد 6 شهر آب 2026
مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية
ISSN (2959-0256)
الجزء الاول

جدول رقم (1) يبين قيمة مستوردات شرق الاردن برسم الترانزيت عبر فلسطين خلال المدة ١٩٣٢-1937[31].

السنة	القيمة بألاف الجنيهات الفلسطينية
1932	155
1933	169
1934	179
1935	182
1936	146
1937	170

يشير الجدول إلى اتجاهٍ عام يبرز تنامي حركة استيراد البضائع المارة ترانزيت عبر فلسطين خلال معظم سنوات المدة المدروسة، بما يعكس اتساع النشاط التجاري في شرق الأردن وتعاظم اعتماده على هذا المسار الحيوي للنقل والتوريد ، ورغم هذا المسار التصاعدي، إلا أنّ الفترة لم تخلُ من تذبذب ملحوظ، إذ شهدت إحدى سنواتها تراجعاً واضحاً في قيمة المستوردات، ما يدلّ على حساسية الحركة التجارية للعوامل السياسية والاقتصادية الإقليمية، ولا سيّما تلك المرتبطة بالأوضاع في فلسطين والأسواق المجاورة ، ومع ذلك، سرعان ما استعادت المستوردات نموّها، الأمر الذي يكشف عن مرونة التجارة الأردنية وقدرتها على تجاوز الاضطرابات وإعادة التكيّف مع المتغيرات، مع استمرار أهمية طريق الترانزيت بوصفه شرياناً رئيسياً لحركة السلع نحو الإمارة.

في تلك المرحلة احتلت شرقيّ الأردن موقعاً متقدّماً في الحركة التجارية عبر فلسطين، إذ جاءت في المرتبة الثانية بعد العراق من حيث حجم السلع المستوردة عبر هذا المنفذ، كما شكّلت فلسطين الطريق الخارجي شبه الوحيد لتسويق المنتجات الأردنية. وتشير البيانات المتوفرة إلى أنّ قيمة السلع الأردنية العابرة إلى الخارج بنظام الترانزيت عبر فلسطين بلغت نحو ستة آلاف جنيه فلسطيني خلال المدة 1935-1936[32]، أمّا صادرات الحبوب الأردنية إلى فلسطين بين عامي 1932 و1937 فدارت بين (15 و20) ألف طن سنوياً. وقد شهدت هذه الصادرات نمواً ملحوظاً في العقد اللاحق ، إذ بلغت قيمتها حوالي (285) ألف جنيه عام 1941، لتتجاوز بعد ذلك حاجز مليون وأربعمئة وأربعين ألف جنيه في عام 1944، بما يعكس اتساع الدور التجاري لشرقي الأردن في ظل الظروف الاقتصادية الإقليمية آنذاك[33].

ويوضح جدول رقم (2) تجارة شرقي الاردن مع سوريا ولبنان بين ١٩٣٨- ١٩٤٦[34]:

السنة	واردات شرقي الاردن من سوريا ولبنان		صادرات شرقي الاردن إلى سوريا ولبنان	
	بالطن	بآلاف الليرات السورية	بالطن	بآلاف الليرات السورية
1938	2465	231	7380	1230
1939	4895	338	1200	1626
1940	3667	171	5256	1222
1941	3369	1904	3025	680
1942	214	116	774	1411
1943	286	129	1128	2334
1944	1004	299	917	1436
1945	8996	3730	1258	1395
1946	18075	5272	5125	3947

(31) علي محافظة ، المصدر السابق ، ص127؛ سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين ، مطبعة الأمير كانية ، بيروت ، 1939 ، ص ٥٥٨

(32) British control and institutional set-up: Vartan M. Amadouny, The British Role in the Development of an Infrastructure in TransJordan during the Mandate Period, 1921–1946, PhD diss., University of Southampton, February 1993, esp. chs. 3–4 ،see pp. 1,pp. 36–41, pp.206–209 ؛

سعيد حمادة ، المصدر السابق ، ص 557.

(33) علي الدجاني ، المصدر السابق ، ص 102.

(34) علي محافظة ، المصدر السابق ، ص 128.

العدد 6 شهر آب 2026
مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية
ISSN (2959-0256)
الجزء الاول

يُظهر الجدول اتّساعاً ملحوظاً في حجم التبادل التجاري بين شرقي الأردن من جهة وسوريا ولبنان من جهة أخرى خلال فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها، مع تباين واضح في اتجاهات الواردات والصادرات تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة آنذاك. فقد شهدت الواردات الأردنية من السلع السورية واللبنانية تقلبات حادة في السنوات الأولى، ثم أخذت في الازدياد الكبير مع تحسن شبكات النقل وتنامي الطلب الداخلي في شرقي الأردن ، أما الصادرات الأردنية إلى هذين البلدين، فقد اتسمت هي الأخرى بعدم الاستقرار، إذ تأثرت بالظروف الإقليمية مثل اضطراب طرق المواصلات، وتغير مستويات الإنتاج المحلي، والتبدلات التي فرضتها سنوات الحرب. ومع ذلك، فإن الاتجاه العام يعكس استمرار شرقي الأردن في البحث عن أسواق قريبة لتصريف جزء من إنتاجه الزراعي والحيواني، الأمر الذي حافظ على روابط تجارية نشطة رغم التقلبات ، ويمكن القول إن حركة التجارة بين الجانبين اتسمت بالتوسع المتدرج، وتشكّلت وفق معادلة من التأثيرات الاقتصادية المرتبطة بالحرب من جهة، وبالتحسن النسبي في البنية التجارية والقدرات الإنتاجية لشرقي الأردن من جهة أخرى، مما جعل العلاقات التجارية أكثر نضجاً عند اقتراب نهاية الانتداب.

ويدل هذا الجدول ايضاً على ان التبادل التجاري بين شرقي الاردن وسوريا ولبنان قد ضعف كثيراً بعد سقوط سوريا ولبنان في ايدي قوات حكومة فيشي الفرنسية (١٩٤٢-١٩٤٤) وكانت إمارة شرقي الاردن تحتل المرتبة العاشرة بين الدول المصدرة إلى سوريا ولبنان والمرتبة السابعة بين الدول المستوردة من هذين القطرين العربيين [35] .

يتضح من بيانات الجدول أن مستوى التبادل التجاري بين شرقي الأردن وكلٍّ من سوريا ولبنان شهد تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة التي خضعت فيها سوريا ولبنان لسيطرة حكومة فيشي الفرنسية (1942–1944)، وقد انعكس هذا التراجع في موقع الإمارة ضمن حركة التجارة الإقليمية، إذ تراجعت شرقي الأردن لتحتل المرتبة العاشرة بين الدول المصدّرة إلى سوريا ولبنان، في حين جاءت في المرتبة السابعة بين الدول المستوردة منهما، مما يؤكد حجم التأثير الذي تركته الظروف السياسية على التدفقات التجارية بين الأقطار العربية[36]، كما يبين جدول رقم (3) واردات شرق الاردن وصادراتها السنوية بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٦ مقدرة بآلاف الجنيهات الفلسطينية .

جدول رقم (3) يبين واردات شرق الاردن وصادراتها السنوية بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٦ مقدرة بآلاف الجنيهات الفلسطينية [37]

السنة	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	قيمة البضائع المعاد تصدسرها
1938	1306	482	92
1939	1309	517	62
1940	1492	770	74
1941	2469	589	358
1942	2199	744	294
1943	2400	1988	349
1944	3172	1456	335
1945	4998	2048	783
1946	8787	2044	649

يكشف الجدول المذكور في جوهره ، عن أن سنوات الحرب العالمية الثانية شهدت نمواً واضحاً في النشاط التجاري داخل شرقي الأردن، على الرغم من ظهور عجز كبير في الميزان التجاري وصل إلى

(35) منير الشريف ، القضايا الاقتصادية الكبرى في سورية ولبنان ، طبع ونشر المطبعة الهاشمية ، دمشق ، 1953، ص ص ١١٥ – ١١٩
(36) علي المحافظة ، المصدر السابق ، ص ص ١١٥ – ١١٩

(37) **Rogan, Eugene, *Frontiers of the State in the Late Ottoman Empire: Transjordan, 1850–1921.* Cambridge University Press, 1999,PP.60-85,103-123 ؛**

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

مستويات تُقارَب حدّ الإفلاس. ومع ذلك، فإن هذا العجز لا يعكس الصورة الكاملة لحركة التجارة، إذ إن جزءاً من الصادرات لم يُسجَّل رسمياً، فضلاً عن وجود تبادل حدودي غير نظامي (التهريب) مع الأقطار المجاورة لم يُدرج ضمن البيانات المتاحة ، وفي المقابل، بقيت التجارة الداخلية محدودة للغاية، نتيجة ضعف البنية التحتية للنقل، ولا سيما قلة الطرق المعبدة وصعوبة المسالك بين القرى والمدن، مما حدّ من تطور السوق المحلية.

المبحث الرابع : الضرائب المالية.

ـ نظام الضرائب العثماني واستمراره في شرق الأردن

واصلت حكومة شرق الأردن العمل بأغلب القوانين الضريبية العثمانية حتى عام 1932، وقد انقسمت هذه الضرائب إلى قسمين رئيسين: ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة [38]:

أولاً: الضرائب المباشرة[39]:

1. **ضريبة الويركو** :تُجبى بنسبة (4) بالألف من القيمة الأساسية للأراضي الأميرية، كما كانت مقدّرة قبل نحو (25) عاماً من اندلاع الحرب العالمية الأولى.
2. **ضريبة العُشر** : تُستوفى بنسبة (12.5٪) من مجموع غلّة الأرض السنوية.
3. **ضريبة الحيوانات** :ضريبة نقدية تُفرض على رؤوس الإبل والأبقار والأغنام.
4. **ضريبة البيوت والأراضي** :كانت تُجبى من سكان المدن بنسبة (4) بالألف، وأُلغيت سنة 1925.
5. **ضريبة التمتع** : فُرضت على التجار وأصحاب الحرف في المدن، وأُلغيت عام 1933 عند استحداث ضريبة الدخل.

ثانياً: الضرائب غير المباشرة

1. **الرسوم الجمركية** :تُفرض بنسبة (8٪) من قيمة المستورد، مع رسم إضافي مقداره (3٪) يخصص لسداد ديون الدولة العثمانية، وقد أُلغي هذا الرسم سنة 1926.
2. رسوم المكوس على الخمور والمشروبات الروحية.
3. رسوم التمغة (الطوابع (على المعاملات الرسمية.
4. رسوم رخص الصيد وحمل السلاح.

ـ الضرائب الأردنية الحديثة التي حلّت محل النظام العثماني

ومع تزايد الحاجة لتنظيم الموارد المالية، شرعت حكومة شرق الأردن في ثلاثينيات القرن العشرين إلى استبدال الضرائب العثمانية بنظام ضريبي جديد أكثر اتساقاً مع بنية الدولة الناشئة.

أولاً: الضرائب المباشرة

1. **ضريبة الأراضي (1932** [40] : حلت محل ضرائب الويركو والعشر وضرائب الطرق. تُجبى بنسبة (6٪) من الدخل السنوي للأرض. وتولت لجان محلية في القرى، مكوّنة من المختارين وشيوخ العشائر وبرئاسة الحاكم الإداري، تقدير أنصبة الفلاحين.

[38] علي محافظة ، تاريخ الاردن (عهد الامارة) ، نشر الجامعة الاردنية ، عمان 1973، ص134.
[39] سعيد حمادة ، المصدر السابق ، ص ص ٦٧٥ - ٦٧٦ .
[40] الجريدة الرسمية ، العدد (٣٣٤) في 21 كانون الأول 1932، ص ٩٨ - ٧٢

العدد 6 شهر آب 2026
مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية
ISSN (2959-0256)
الجزء الاول

- بلغ ريع هذه الضريبة نحو **(77)** ألف جنيه فلسطيني لعام 1938–1939.

- انخفض إلى (53) ألف جنيه في عام 1947–1948 بسبب ضعف الموسم الزراعي.

2. **ضريبة الأبنية والأراضي داخل حدود البلديات (1925)** : جاءت بديلاً لضريبة المسقفات العثمانية.

ـ تُفرض بنسبة ربع القيمة المقدّرة على الأبنية والأراضي المعدّة للإيجار.

ـ بنسبة (6٪) على الأبنية التي يشغل جزء منها صاحبها ويؤجّر الجزء الآخر.

ـ بنسبة (4٪) على الأبنية المخصّصة لسكن المالك، وقد مُنحت المعامل الإنتاجية إعفاءً لمدة ثلاث سنوات، كما أُعفيت أبنية البدو الرحّل لمدة ست سنوات.

3. **ضريبة المواشي** : [41] تُجبى بعد التعداد السنوي للمواشي.

- بلغ ريعها **(35)** ألف جنيه سنة 1938–1939.

ـ وقرابة **(33)** ألف جنيه سنة 1947–1948.

4. **ضريبة الدخل (1933[42])** : استُحدثت لتحل محل ضريبة التمتع العثمانية، وفرضت أولاً على الموظفين بنسبة تراوحت بين (1.5٪ – 3٪)، مع إعفاء أول (60) جنيهاً من الدخل السنوي.
- توسع نطاقها عام 1944 ليشمل جميع المكلفين، ما أدى إلى ارتفاع إيراداتها من **(5)** آلاف جنيه سنة 1937–1938 إلى نحو (196) ألف جنيه سنة 1947–1948.

5. **ضريبة رخص الصناعات والمهن (1934)** فُرضت على التجار وأرباب الحرف والمهن الصناعية، وبلغ ما جُبي منها سنة 1937–1938 نحو (46) ألف جنيه[43].

ثانياً: الضرائب غير المباشرة

1. **رسوم الجمارك والمكوس (قانون 1926[44])**: مثّلت أهم مصادر الدخل المالي للدولة، إذ كانت الحكومة تزيدها عند الحاجة لتغطية النفقات العامة. وتظهر بيانات الجداول (غير المرفقة هنا) تطور إيراداتها بالآلاف من الجنيهات الفلسطينية خلال المدة 1938–1946، ما يعكس الدور المركزي لهذه الرسوم في تمويل الخزينة الأردنية.

إن هذه المنظومة الضريبية الجديدة شكّلت قاعدة لإرساء مالية عامة أكثر استقراراً، وأسهمت في انتقال الأردن من الاعتماد على بقايا التشريعات العثمانية إلى بناء إطار مالي حديث يتناسب مع متطلبات الإدارة الحكومية في مرحلة التأسيس ، والجدول رقم (4) يبين مقادير رسوم الجمارك والمكوس بالوف الجنيهات الفلسطينية في الفترة الواقعة بين عامي 1938-1946.

جدول رقم (4) يبين مقادير رسوم الجمارك والمكوس بالالاف الجنيهات الفلسطينية في الفترة الواقعة بين عامي 1938-1946[45].

السنة المالية	مقدار الرسوم الجمركية
1938-1937	127
1939-1938	142
1940-1939	189
1941-1940	234
1942-1941	205
1943-1942	227

[41] علي الدجاني ، المصدر السابق ، ص 15.
[42] علي محافظة ، المصدر السابق ، ص 135.
[43] علي الدجاني ، المصدر السابق ، ص 16.
[44] المصدر نفسه ، ص 19.
[45] علي محافظة ، المصدر السابق ، ص136؛ علي الدجاني ، المصدر السابق ، ص 19.

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

1944-1943	377
1945-1944	610
1946-1945	969

يُبرز الجدول اتجاهاً عاماً نحو تنامي الإيرادات المتأتية من الرسوم الجمركية والمكوس خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها، وهو نمو لم يكن منتظماً تماماً، لكنه يعكس في مجمله اتساع النشاط التجاري وزيادة حركة الاستيراد، إلى جانب ارتفاع قيمة السلع المتداولة بفعل الظروف الاقتصادية التي فرضتها الحرب ، وتشير الزيادة الكبيرة في السنوات الأخيرة من الفترة المعروضة إلى تحسّن ملحوظ في قدرة الإدارة المالية على جباية الإيرادات، وإلى ارتفاع حجم المبادلات التجارية مع الدول المجاورة، فضلاً عن التأثيرات التضخمية التي رفعت من القيمة الاسمية للسلع ورسومها ، وبذلك يمكن القول إن الرسوم الجمركية أصبحت خلال هذه المرحلة أحد المصادر الرئيسة لتمويل نفقات حكومة الإمارة، وأن تطورها يعكس في الوقت نفسه تحولاً تدريجياً في بنية الاقتصاد نحو انخراط أكبر في التجارة الإقليمية والدولية.

مثّل هذا النوع من الضرائب نحو(15%) من إجمالي الإيرادات العامة خلال المدة 1937–1938، إلا أنّ نسبته شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات 1945–1946 ليصل إلى نحو (19%) من مجموع الواردات، الأمر الذي عكس تنامي دوره في بنية الموارد المالية للدولة آنذاك[46].

ضريبة الزكاة :

أقرت حكومة شرق الأردن في عام 1944 ضريبة الزكاة المفروضة على عموم المسلمين، وجرى البدء بتحصيلها سنوياً اعتباراً من الأول من نيسان 1945، وقد صُممت هذه الضريبة بصيغة نقدية تُستوفى وفق معايير محددة، شملت[47] : استقطاع (10) ملات فلسطينية عن كل رأس من الضأن أو الماعز المدرج ضمن تعداد المواشي(50) ملاً عن كل رأس من الإبل أو الأبقار، كما فُرضت نسبة (10%)من ضريبة الأراضي والضريبة الموحدة، إضافةً إلى (5%) من قيمة السلع والبضائع والأموال المستوردة والخاضعة للرسوم الجمركية. وخصصت حصيلة هذه الضريبة لصندوق الزكاة الموجه لدعم المشاريع الخيرية والدينية في البلاد.

تظهر معطيات هذه المرحلة أن شرق الأردن واجهت أعباءً اقتصادية كبيرة حالت دون تحقيق نمو فعلي في قطاعي الزراعة والصناعة. فقد بقي مستوى الدخل الفردي متدنياً، إذ لم يتجاوز دخل الفرد الأردني في عامي 1934–1935 نحو) **(1,218)** جنيهاً فلسطينياً، مقارنةً بـ(2,780) جنيهاً في مصر و(4,940) جنيهاً في فلسطين خلال الفترة ذاتها. كما حُرمت البلاد من تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية، في حين لم تُقدم حكومة الانتداب البريطاني إسهاماً حقيقياً في تطوير الاقتصاد المحلي، إذ كانت معظم المساعدات المالية الممنوحة تُوجَّه مباشرة إلى الجيش دون أن تنعكس على القطاعات الإنتاجية أو البنى الاقتصادية الأساسية.

ويتضح من السياق التاريخي من المعلومات والبيانات الكمية المتاحة أنّ شرق الأردن، بين عشرينيات وأربعينيات القرن العشرين، مرّ بمرحلة انتقالية معقّدة تداخل فيها الضعف البنيوي للاقتصاد المحلي مع تأثيرات خارجية فرضتها الأوضاع الإقليمية والدولية. فعلى الرغم من محدودية البنية التحتية الإنتاجية والتجارية، شهدت الإمارة نمواً نسبياً في حركة المبادلات الخارجية، ولا سيما خلال الحرب العالمية الثانية التي وفّرت ظرفاً اقتصادياً استثنائياً أدّى إلى تنشيط التجارة وزيادة حجم المستوردات والصادرات عبر الموانئ والمنافذ الإقليمية، وبخاصة عبر فلسطين، غير أنّ هذا النشاط التجاري، على اتساعه الظاهر، لم يُترجم إلى نمو اقتصادي هيكلي ، إذ بقي معتمداً على عوامل ظرفية خارجية، كما ظلّ الاقتصاد الداخلي يعاني من اختلالات جوهرية، أبرزها هشاشة القطاع الزراعي، وغياب الصناعة الحديثة، وضعف الأسواق الداخلية نتيجة قصور شبكة النقل

[46] علي محافظة ، المصدر السابق ، ص136.

[47] الجريدة الرسمية ، العدد (810) في 9 كانون الأول 1944، ص ص 281-282.

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

وغياب الطرق المعبّدة ، أما النظام الضريبي، فقد شكّل إحدى أدوات الدولة الناشئة لإعادة تنظيم مواردها المالية ، لكنه لم ينجح في توفير قاعدة مالية كافية لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، خصوصاً في ظل استمرار اعتماد الحكومة على قوانين عثمانية لمدة طويلة، وتأخر ظهور التشريعات المالية الحديثة.

كما تكشف البيانات الخاصة بالدخل الفردي وتدفق رؤوس الأموال عن محدودية الجاذبية الاستثمارية للإمارة، وعن دور سلبي للانتداب البريطاني الذي ركّز إنفاق المساعدات على الجوانب العسكرية دون دعم القطاعات الإنتاجية ، ومن ثمّ، فإن النمو الذي ظهر في بعض المؤشرات ، خصوصاً خلال سنوات الحرب، كان نمواً كمياً مؤقتاً، لا يعكس تحولاً بنيوياً حقيقياً في الاقتصاد الأردني ، وبناءً على ذلك، يمكن القول إن اقتصاد شرق الأردن في تلك الفترة اتسم بسمات الاقتصاد الانتقالي الهش، الذي يعتمد على التجارة الخارجية والجباية المالية أكثر من اعتماده على الإنتاج المحلي، وظلّ خاضعاً لاعتبارات سياسية وإقليمية حدّت من إمكانات تطوره الذاتي، ويُعدّ هذا الوضع مقدمة طبيعية للتحديات الاقتصادية التي واجهتها الإمارة في مرحلة لاحقة، والتي استلزمت إصلاحات هيكلية أكثر عمقاً لتأسيس اقتصاد وطني قادر على النمو المستدام .

الخاتمة :

خلصت دراسة النشاط الاقتصادي في إمارة شرق الأردن خلال الفترة 1921–1946 إلى أن الاقتصاد كان قائمًا بالدرجة الأولى على الأنشطة التقليدية، مع بروز الزراعة والرعي كركيزتين أساسيتين. فقد شكّلت البيئة الجغرافية الصحراوية والجفاف المستمر تحديات كبرى أمام الإنتاج الزراعي، ما جعل الرعي نشاطًا أساسيًا لمعيشة السكان، بينما كانت الزراعة محدودة في محاصيلها التقليدية، وبطيئة في التطور بفعل ضعف رأس المال والخبرة الفنية وقلة الدعم المؤسسي ، ورغم ذلك، أسهمت خطوات الإصلاح الزراعي، مثل إنشاء المصرف الزراعي والمحجر البيطري، وتنظيم الأراضي، في تعزيز الأمن الزراعي وتحفيز الاستثمار، مما وضع اللبنات الأولى لاقتصاد أكثر تنظيمًا.

أما النشاط الصناعي، فكان ناشئاً وهامشياً، مرتكزاً على الحرف التقليدية والصناعات المنزلية، ولم تتوافر له الإمكانات المادية والتقنية للتحول إلى صناعة حديثة. ولم تساعد الامتيازات الأجنبية في تطوير قطاع صناعي وطني، بل كرّست تبعية الاقتصاد الأردني للجهات الأجنبية في قطاعات الطاقة والموارد الطبيعية، بينما شكل اكتشاف الفوسفات ومحاولات استغلال مياه نهر الأردن خطوات أولية نحو الاستثمار في الموارد الطبيعية، لكنها بقيت محدودة في تأثيرها خلال هذه المرحلة.

وشهدت التجارة تطوراً تدريجياً من نشاط محلي محدود إلى تجارة إقليمية ديناميكية، مدفوعة بزيادة عدد السكان، ونمو عمّان كمركز تجاري، واستفادة الإمارة من الاتفاقات التجارية المبكرة، إضافة إلى دور طريق الترانزيت عبر فلسطين في تعزيز حركة الاستيراد والتصدير، وقد أثبتت التجارة مرونة نسبية في مواجهة التقلبات السياسية والاقتصادية، وازداد دورها خلال الحرب العالمية الثانية، مع توسع حجم الواردات والصادرات.

قائمة المصادر والمراجع:

علي محافظة ، تاريخ الاردن (عهد الامارة) ، نشر الجامعة الاردنية ، عمان 1973، ص134؛ د.برهان الدجاني ، محاضرات عن التنمية الاقتصادية للاردن ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، 1957، ص ص ١١-١٠ .

Vartan M. Amadouny, *Transjordan during the Mandate Period, 1921–1946* (PhD diss., University of Southampton, 1993), esp. chs. 2–4 ; see tables and discussion on population and MESC references (pp. 31–35, 62–64, 206–209 ؛ الشرق العربي (جريدة) ، السنة الثالثة ، العدد (١١٥) في 15 تشرين الأول 1925.

العدد
6
شهر آب
2026

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الجزء الاول

Abla M. Amawi, "The Transjordanian State and the Enterprising Merchants of Amman," in *Village, Steppe and State. The Social Origins of Modern Jordan*, ed. Eugene Rogan and Tariq Tell (London: British Academic Press, 1994), pp. 162–187 ؛

الشرق العربي ، السنة الأولى ، العدد (٢٠) في 27 تشرين الأول 1923.

His Britannic Majesty's Government, *Report by His Britannic Majesty's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Trans-Jordan for the year 1925* , Colonial Office, Colonial No. 20/1926 ؛*Middle East Supply Centre (MESC), Economic Survey of TransJordan (1944), WO 252/1166* — *وثيقة مركزية حول الحصص وسياسات الإمداد؛ يظهر MESC ومراجع Amadouny الاستشهاد بها في المنشورة (انظر أيضًا: United States, The Middle East Supply Center, 1944/1945 publications.*

الشرق العربي ، السنة الأولى ، العدد (١٤) في 27 اب 1923 .

Philip Robins, *A History of Jordan* (Cambridge Univ. Press, 2019,p36-37 ؛

الشرق العربي ، السنة الثانية ، العدد (٧٣) في 6 تشرين الاول 1924 ؛ الشرق العربي ، السنة الثانية ، العدد(١٠٤) في 18 ايار 1925 ؛

Vartan M. Amadouny,op,cit , *pp,* 206–209.

الشرق العربي ، السنة الثالثة ، العدد (١٠٩) في 15 تموز 1925 .

George L Harris, Jordan, its people, Society its Culture, Kraft Press, New Haven, 1958,PP.150-151.

Schenk, Michael. "The MESC and Economic Control in the Middle East, 1941–1945**,** *Middle Eastern Studies* 46 , no. 2,(2010 ,PP.215–218 ؛

الشرق العربي ، السنة الثالثة ، العدد (115) في 15 تشرين الأول 1925.

الجريدة الرسمية ، العدد (٤٢٤) في 17 آذار 1934 .

وزارة الأعلام الاردنية ، الاقتصاد الاردني ، ١٩٦٦، ص ٢٣

British Government**,** *Annual Report on Transjordan*, 1935–1939,pp, 47–49

J.B Hays, T.V.A. on the Jordan, Washington, Public Affairs Press, 1948.

الشرق العربي ، السنة الخامسة ، العدد (١٧٧) في 23 كانون الأول 1928 .

EPrints Soton. "Economic Conditions in Transjordan under the Mandate." University of Southampton Repository PP. 44–47 ؛

الجريدة الرسمية ، العدد (٣٦٤) ، في 16 ايلول 1932 .

الجريدة الرسمية ، العدد (٣٩٣) في 1 شباط 1931 ، ص ص 58-70.

Godfrey Lias, Glubb's Legion, Evans Brothers Ltd. London, 1956,p.111.

Jordan Ministry of Finance, Financial Bulletin, 1940 , 1940 ,PP, 12–14 ؛

الجريدة الرسمية ، العدد (٤٣٥) في 24 ايار 1934.

الشرق العربي ، السنة الأولى ، العدد (٢) في 4 حزيران 1923.

British white paper, The Haddah Agreement , Cmd. 2566 ,1925, P.35.

الشرق العربي ، العدد (٢٠٨) في 15 تشرين الثاني 1928 .

الجريدة الرسمية ، العدد (٦٨٣) ، في 1 ايلول 1940.

علي محافظة ، المصدر السابق ، ص127؛ سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين ، مطبعة الأمير كانية ، بيروت ، 1939 .

British control and institutional set-up: Vartan M. Amadouny, The British Role in the Development of an Infrastructure in TransJordan during the Mandate Period, 1921–1946, PhD diss., University of Southampton, February 1993, esp. chs. 3–4 ،see pp. 1,pp. 36–41, pp.206–209 ؛

منير الشريف ، القضايا الاقتصادية الكبرى في سورية ولبنان ، طبع ونشر المطبعة الهاشمية ، دمشق ، 1953، ص ص ١١٥ – ١١٩

Rogan, Eugene, *Frontiers of the State in the Late Ottoman Empire: Transjordan, 1850–1921.* Cambridge University Press, 1999,PP.60-85,103-123 ؛

علي محافظة ، تاريخ الاردن (عهد الامارة) ، نشر الجامعة الاردنية ، عمان 1973.

الجريدة الرسمية ، العدد (٣٣٤) في 21 كانون الأول 1932.

الجريدة الرسمية ، العدد (810) في 9 كانون الأول 1944.

Martin Gilbert, *Churchill: A Life* ، London ، Heinemann, 1991, PP, 3–5.

سليمان الموسى ، وعبد العزيز الكركي، تاريخ الأردن في القرن العشرين ، 1900–1959، عمّان: دار الشروق ، 1990.

وينغيت ريجينالد ، مذكرات وينغيت .ترجمة : محمد يوسف القاسم ، وزارة الثقافة الأردنية، عمّان ، 2003 .

يعقوب ميمون، الملك المؤسس: عبد الله بن الحسين ، الديوان الملكي الهاشمي، 1999 ، عمّان ، ص ص 45–52.

محمد الريماوي، الشريف الحسين بن علي والثورة العربية ، اللجنة العليا لكتابة تاريخ الثورة العربية الكبرى ، عمّان ، 2007.

الأمير طلال ، الحسين بن علي إماماً وقائداً ، دار النهار، ، بيروت ، 1976.

محمد عبد الله عبد الغني ، الثورة العربية الكبرى : وثائق وشهادات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1992، ص 54–63.